

Distr.: General
3 June 2019
Arabic
Original: English



بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة وأولويات البعثة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي أنشأ المجلس بموجبه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وطلب إلى أن أقدم على فترات منتظمة تقارير عن تنفيذ ولايتها. ويتناول التقرير أنشطة البعثة وما يتصل بها من مستجدات في الفترة من ١٦ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٩.

٢ - ولا تزال أولويات البعثة تتمثل في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو والمنطقة. وتواصل البعثة، في إطار سعيها إلى تحقيق أهدافها، تعاطيها البناء مع بريشتينا وبلغراد، وجميع الطوائف في كوسوفو، والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. ولا تزال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة كوسوفو تؤديان دوريهما في إطار ما نص عليه قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولا تزال بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو موجودة في كوسوفو، تمشياً مع بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/44) وتقرير المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/692). وتعمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على نحو وثيق مع بعثة الأمم المتحدة.

ثانياً - التطورات السياسية والأمنية الرئيسية

٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت التوترات بين بلغراد وبريشتينا شديدة، وهو ما لا يزال يؤثر على نحو سلبي في احتمالات إقامة حوار مثمر، ويثير المخاوف بين الجهات المعنية المحلية والدولية من المخاطر ذات الصلة التي تهدد الاستقرار على أرض الواقع. وظلت سارية التعريفات الجمركية الإضافية التي فرضتها السلطات في بريشتينا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ على البضائع المستوردة من صربيا والبوسنة والهرسك، رداً على ما اعتُبر محاولات من بلغراد لإضعاف مكانة كوسوفو الدولية. وأدت تلك الزيادة إلى تهديد صرب كوسوفو بالانسحاب من مؤسسات كوسوفو بحلول منتصف نيسان/أبريل ودفع



رئيس صربيا، ألكسندر فوتشيتش، إلى إعلانه في ١٦ نيسان/أبريل أن بلغراد ستتخذ تدابير مضادة إن لم تُلغ بريشتينا تلك التعريفات الجمركية.

٤ - وفي ٨ نيسان/أبريل، أي بعد ما يقرب من خمسة أشهر من إعلان رؤساء بلديات كوسوفو الأربع ذات الأغلبية الصربية في شمال كوسوفو استقالاتهم رداً على زيادة ضريبة الواردات، أعلن رئيس كوسوفو، هاشم ثاتشي، أن انتخابات استثنائية لاختيار رؤساء البلديات ستجرى في شمال كوسوفو في ١٩ أيار/مايو. وفي أعقاب اجتماع مع الرئيس فوتشيتش في بلغراد يوم ١٠ نيسان/أبريل، أعلن ممثلو صرب كوسوفو أنهم سيشاركون في تلك الانتخابات. وفي ٢٣ نيسان/أبريل، صادقت اللجنة المركزية للانتخابات في كوسوفو على مرشحي حزبين من ألبان كوسوفو، هما حزب كوسوفو الديمقراطي الحاكم وحركة تقرير المصير المعارضة (Vetëvendosje)، لكنها لم تصادق على المرشحين من حزب القائمة الصربية. وكان سبب ذلك امتناع عضوين من اللجنة المركزية للانتخابات من حركة تقرير المصير عن التصويت احتجاجاً على النوايا المزعومة لمرشحي حزب القائمة الصربية للاستقالة من منصب رئيس البلدية مرة أخرى عند إعادة انتخابهما، وذلك اعتراضاً على التعريفات الجمركية المفروضة على الواردات. وقد أدانت هذا القرار بلغراد، بما في ذلك الرئيس فوتشيتش، الذي أعرب عن قلقه مما وصفه بمساعي بريشتينا لمنع حزب القائمة الصربية من المشاركة في انتخابات رؤساء البلديات. وقدم حزب القائمة الصربية طعناً إلى الفريق المعني بالشكاوى والطعون الانتخابية، الذي قرر في ٢٥ نيسان/أبريل تأييد التصديق على مرشحي القائمة الصربية.

٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حالت الخلافات المستمرة في نهج بلغراد وبريشتينا تجاه عملية الحوار دون تهيئة الظروف المواتية لاستئنافها بصورة مجدية. فبينما أصر الرئيس الصربي فوتشيتش في عدة مناسبات على أن إلغاء ضريبة الواردات هو شرط لاستئناف المحادثات مع بريشتينا، جادل الرئيس ثاتشي ورئيس وزراء كوسوفو، راموش هاراديناي، بالقول إن ضريبة الواردات ينبغي أن تظل سارية إلا إذا حدث تغيير واضح في سياسة بلغراد تجاه كوسوفو. وأوضح رئيس الوزراء كذلك أن الاعتراف بكوسوفو كان "نقطة انطلاق" لإحراز تقدم في الحوار مع بلغراد، وأن الاعتراف بجرائم الماضي شرطٌ ضروري لكي تمضي بلغراد وبريشتينا قدماً إلى الأمام.

٦ - وقد تزامنت دعوات بريشتينا المتكررة إلى اعتراف أكبر من بلغراد بجرائم الحرب المزعومة السابقة مع إقالة عضوين من القائمة الصربية في حكومة كوسوفو، وهما وزير إدارة الحكم المحلي ونائب وزير العدل، بسبب إنكارهما المزعوم لتلك الجرائم. وفي ٦ أيار/مايو، اعتمدت لجنة مخصصة أنشئت مؤخراً في برلمان كوسوفو مشروع قرار غير ملزم قانوناً بشأن جريمة الإبادة الجماعية التي ارتكبتها صربيا في كوسوفو، يدعو سلطات بلغراد إلى "الاعتراف بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي ارتكبت في كوسوفو خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩". وقد وصفه حزب القائمة الصربية بأنه "خطوة ضد الحوار والتطبيع" ومحاولة "لزعزعة استقرار الوضع القائم".

٧ - وفي الوقت ذاته، ففي ٧ آذار/مارس، وعقب إنشاء فريق بريشتينا للمفاوض في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ لتمثيلها في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي مع بلغراد، اعتمد برلمان كوسوفو قانوناً بشأن "واجبات وفد الدولة لجمهورية كوسوفو ومسؤولياته واختصاصاته في عملية الحوار مع جمهورية صربيا". واعتمد أيضاً "خطة للحوار [غير ملزمة قانوناً] للتوصل إلى اتفاق نهائي وشامل وملزم قانوناً بشأن تطبيع العلاقات بين جمهورية كوسوفو وجمهورية صربيا"، وذلك لإجراء مفاوضات في

المستقبل مع بلغراد. ولم يشارك حزب القائمة الصربية في التصويت. وحدد البرلمان في القانون والخطة كليهما ولاية فريق بريشتينا المفاوض، واستحدث في الوقت ذاته شروطاً صارمة أخرى للحوار مع بلغراد.

٨ - وانتقد حزبا المعارضة الرئيسيان، وهما رابطة كوسوفو الديمقراطية وحركة تقرير المصير (Vetëvendosje)، اعتماد القانون والخطة وعرضاً المسألة على المحكمة الدستورية في ١٥ آذار/مارس. وقال إن قانون الحوار ينتهك دستور كوسوفو. وبالإضافة إلى ذلك، أوضحت القائمة الصربية والسلطات في بلغراد أن تلك المبادرات لم تترك مجالاً للحوار والحلول الوسط. ورفضت القيادة الصربية خطة بريشتينا للتفاوض، ووصفتها بأنه "إنذار أخير" "لن توافق عليه أبداً" بلغراد.

٩ - وفي حادث منفصل، اعتمد برلمان كوسوفو في ٢ شباط/فبراير القانون الأساسي لشركة تريبتشا للتعددين، بحيث تحوّلت وحدات أعمالها على جانبي نهر إيبير/إيبير إلى شركة مساهمة، على أن تؤول نسبة ٨٠ في المائة من الأسهم في ملكية حكومة كوسوفو. وأثار ذلك القرار انتقادات من المسؤولين في بلغراد والممثلين السياسيين لصرب كوسوفو، الذين اعتبروا أن القانون الأساسي غير شرعي وأنه صيغ دون التشاور مع صرب كوسوفو.

١٠ - ووفقاً للممثل الخاص للاتحاد الأوروبي ورئيس مكتب الاتحاد الأوروبي في كوسوفو، فبعد مرور أكثر من عامين على إطلاق أول خطة أوروبية للإصلاح في كوسوفو، تبين أن مؤسسات كوسوفو قد أحرزت بعض التقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تنفيذ التدابير ذات الأولوية في الحوكمة والقطاعات الاقتصادية، وبدرجة أقل في قطاعي التوظيف والتعليم. وكان من ضمن المستجدات الإيجابية اعتماداً قوانين إصلاح الإدارة العامة من قبل برلمان كوسوفو في شباط/فبراير والتعدلات المقترح إدخالها على الإطار القانوني لتمويل الأحزاب والحملات الانتخابية لتعزيز المساءلة والشفافية. ومع ذلك، فقد انتقد ممثلو المجتمع الدولي في بريشتينا حكومة كوسوفو لممارستها نفوذاً سياسياً في التعيينات في الوظائف العليا في بعض المؤسسات المستقلة، ومن ضمن ذلك تعيين مجرم حرب مدانٍ ممثلاً لبريشتينا في ألبانيا.

١١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت سلطات كوسوفو المزيد من الخطوات في سبيل مكافحة الفساد. فقد أنشئت وحدة لمكافحة الغش في إطار المكتب الوطني لمراجعة الحسابات في كوسوفو في ١٩ آذار/مارس، ودخل قانون جنائي جديد حيز النفاذ في ١٥ نيسان/أبريل، والهدف منهما هو تعزيز المقاضاة الفعالة لمرتكبي الفساد من المسؤولين الرفيعي المستوى وعصابات الجريمة المنظمة. واعترافاً بالتقدم الذي أحرزته كوسوفو في هذا المجال، صوت البرلمان الأوروبي في ٢٨ آذار/مارس لصالح قرار غير ملزم يمنح كوسوفو الإعفاء من واجب الحصول على تأشيرة الدخول ودعا المجلس الأوروبي إلى أن يفعل الشيء ذاته.

١٢ - وقد أُبلغ عن حوادث عارضة خلال الفترة قيد الاستعراض في بعض المناطق المختلطة الأعراق. ففي ١٩ كانون الثاني/يناير، قام جناة مجهولو الهوية بتخريب مدرسة ذات أغلبية من صرب كوسوفو ومستوصف في قرية نوفاك/نوفاك المختلطة الأعراق في بلدية بريزن. وفي ٢ شباط/فبراير، ألحق ألبانيٌّ من كوسوفو أضراراً بلوحة تذكارية لإحياء ذكرى اختفاء صحفيين صربيين في آب/أغسطس ١٩٩٨ في بلدية راهوفيتس/أوراهوفاتس، وألقت شرطة كوسوفو القبض عليه في ما بعد واعترف للمدعي العام بالجريمة. وفي ١٢ نيسان/أبريل، وقع انفجار بالقرب من ياسينوفيك إي بوشتم/دوني ياسينوفيك في بلدية زوبين بوتوك في شمال كوسوفو، مما ألحق أضراراً بسيارتين ومكتب تجاري.

١٣ - وتبذل مؤسسات كوسوفو الجهود لمنع التطرف العنيف. ففي ١٣ آذار/مارس، ألقت شرطة كوسوفو القبض على مواطن أجنبي بناءً على مذكرة توقيف دولية للاشتباه في ارتكابه أعمال إرهابية. وفي ٤ نيسان/أبريل، قدم مكتب الادعاء الخاص لكوسوفو لائحة اتهام بداعي "التحريض على ارتكاب جريمة إرهابية" ضد شخص من ألبان كوسوفو كان يشتبه في نشره مواد على مواقع وسائط التواصل الاجتماعي لدعم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (المعروف أيضاً باسم داعش). ويُزعم أن الفرد نفسه قد استخدم الشبكات الاجتماعية لبث رسائل تهديد ضد رئيس وزراء كوسوفو. وفي ٢٠ نيسان/أبريل، وبدعم من أعضاء التحالف العالمي لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، أُعيد ١١٠ أشخاص من الجمهورية العربية السورية إلى كوسوفو: ٧٤ طفلاً (بينهم ٩ من الفصّر أو الأيتام غير المصحوبين بذويهم)، و ٣٢ امرأة و ٤ رجال. وجميع النساء الـ ٣٢ يُخضعن للتحقيق من قبل مكتب المدعي العام الخاص للاشتباه في انضمامهن إلى جيش أجنبي أو قوة شرطة أجنبية أو المشاركة فيهما، وهن رهن الإقامة الجبرية مع الأطفال. أما الرجال الأربعة والقاصر، فهم رهن الاحتجاز في سجن يُخضع لحراسة مشددة بينما لا تزال التحقيقات جارية في شأنهم؛ وهم ينتظرون توجيه لائحة اتهام إليهم ومحاکمتهم بداعي انضمامهم إلى جيش أجنبي أو قوة شرطة أجنبية أو المشاركة فيهما.

ثالثاً - شمال كوسوفو

١٤ - في ١٦ كانون الثاني/يناير، قدم رئيس بلدية جنوب ميتروفيتسا، آغم بختيري، إلى الرئيس وبرلمان كوسوفو التماساً يضم حوالي ١٦ ٠٠٠ توقيع لتوحيد مدينة ميتروفيتسا. وأعرب الرئيس تاتشي عن تأييده للالتماس وشجع مؤسسات كوسوفو المختصة على النظر فيه. وأدانت القائمة الصربية هذه المبادرة ونظمت احتجاجاً عليها يوم ١ شباط/فبراير. فقد تجمع حوالي ٤ ٠٠٠ شخص أمام فرع شمال ميتروفيتسا لمكتب الاتحاد الأوروبي في كوسوفو للاحتجاج على الالتماس وكذلك على اعتماد القانون الأساسي لشركة تريبتشا للتعدين. ولم تقم مؤسسات كوسوفو بأي إجراءات أخرى لمواصلة توحيد المدينة بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتوصل التحقيق في مقتل السياسي أوليفر إيفانوفيتش من صرب كوسوفو، الذي وقع في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، إلى نتائج حاسمة.

رابعاً - تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشينا

١٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تُعقد اجتماعات بين بلغراد وبريشينا في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. ففي ٢٩ أبريل/نيسان، حضرت قيادة بلغراد وبريشينا اجتماعاً لقادة غرب البلقان في برلين عقده كل من مستشارة ألمانيا ورئيس فرنسا. واتفقت بلغراد وبريشينا على المضى قدماً في جهودهما لتنفيذ الاتفاقات القائمة والمشاركة البناءة في الحوار لتطبيع العلاقات، عن طريق الاتحاد الأوروبي، وذلك بهدف التوصل إلى اتفاق شامل ونهائي. كما وافق الطرفان على المشاركة في اجتماع للمتابعة سيُعقد في باريس في أوائل شهر تموز/يوليه. وعلى هامش مؤتمر قمة عملية بردو - بريوني الذي عقد في تيرانا يومي ٨ و ٩ أيار/مايو، أعرب كل من الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائب رئيس المفوضية الأوروبية عن قلقهما بشأن الجمود في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، وأوضحا أن مسؤولية استئناف المحادثات تقع على عاتق صناع القرار في بريشتينا وتكمن في استعدادهم لإلغاء ضريبة الواردات.

خامسا - عمليات العودة والمصالحة والتراث الثقافي والعلاقات بين الطوائف

١٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٤٣ عملية عودة طوعية لأشخاص ينتمون إلى طوائف لا تشكل أغلبية سبق أن شردوا داخل كوسوفو وخارجها. وضم العائدون ٢٢ امرأة و ٢١ رجلاً (٣٤ من صرب كوسوفو، و ٥ من روما كوسوفو، و ٤ من أشكالي كوسوفو). وبذلك يرتفع إجمالي عدد النازحين من الطوائف التي لا تشكل أغلبية الذين وجدوا حلولاً دائمة في كوسوفو منذ عام ٢٠٠٠ إلى ١٥٤ ٢٨ مشرداً، منهم ١٣ ٨١٥ امرأة و ١٤ ٣٣٩ رجلاً (١١ ٩٧٩ من صرب كوسوفو، و ٧ ٥٨١ من مصريي وأشكالي كوسوفو، و ٣ ٩٣٠ من روما كوسوفو، و ١ ٨٧٥ من بوسنيي كوسوفو، و ١ ٤٦٤ من غوراني كوسوفو، و ١ ٢٨١ من ألبان كوسوفو، و ٢١ من أبناء الجبل الأسود الكوسوفيين، و ١٩ من أتراك كوسوفو، و ٤ من كروات كوسوفو). وبالإضافة إلى ١٦ ٢٠٠ مشرداً داخلياً في كوسوفو، لا يزال هناك ٦٢٧ ٦٩ شخصاً ممن لديهم احتياجات متصلة بالتشريد في جميع أنحاء منطقة غرب البلقان، من أصل حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ من النازحين من كوسوفو الذين يقيمون في المنطقة، وأغليبتهم في صربيا.

١٧ - وتظل المشاكل المتعلقة باسترداد الممتلكات، وتخصيص الأراضي لبناء المساكن، والأمن وتوفير الفرص الاجتماعية الاقتصادية للعائدين تعيق التقدم في ما يتعلق بالعودة المستدامة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت حكومة كوسوفو، بدعم من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التدريب إلى ٢٨٠ من موظفي البلديات لتسهيل عودة النازحين في جميع أنحاء كوسوفو تمشياً مع اللائحة الحكومية بشأن عودة النازحين والحلول الدائمة. وإضافة إلى ذلك، أنشأت ٢٨ بلدية في كوسوفو لجاناً بلدية معنية بالعودة.

١٨ - وواصلت حكومة كوسوفو، بدعم من منظمة دولية غير حكومية، هي المركز الأوروبي المعني بقضايا الأقليات، العمل بشكل وثيق مع جامعة ميتروفيتسا لإصدار شهادات فردية لخريجي الجامعة يمكن للمرء استخدامها للتقدم بطلبات لشغل وظائف في المؤسسات العامة في كوسوفو. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة المستقلة التابعة لحكومة كوسوفو المعنية بالتصديق على الشهادات الجامعية ٤٩ طلباً جديداً ووافقت على ٢٠٢ من الطلبات في المجموع، وبذلك يصل العدد الإجمالي للشهادات الصادرة عن الهيئة منذ إنشائها في عام ٢٠١٥ إلى ١ ٥٥٢.

١٩ - واجتمع مجلس التنفيذ والرصد، الذي يشرف على مناطق الحماية الخاصة المحيطة بالمواقع الدينية، مرتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٥ شباط/فبراير، ناقش مشروع بناء جديدين مقترحين داخل منطقة الحماية الخاصة التابعة لكنيسة دخول العذراء الأرثوذكسية الصربية في بلدية ليبيان/ليبليان، ومركز إداري للطائفة المسلمة ومشروع بناء سكني. وخلص إلى أن كلا الاقتراحين بحاجة إلى مزيد من التفصيل قبل التوصل إلى قرار. وفي الجلسة ذاتها، واستجابة للمخاوف التي أعرب عنها ممثلو الكنيسة الأرثوذكسية الصربية من أن بلدية ديتشان/ديتشان لم تتخل عن خططها السابقة لبناء طريق عبور إلى الجبل الأسود عبر منطقة الحماية الخاصة بدير فيسوكي ديتشان، أكد المجلس من جديد أنه ينبغي التمسك بقانون مناطق الحماية الخاصة وأنه لا ينبغي القيام بأي أعمال دون موافقة الكنيسة الأرثوذكسية الصربية. وحضر رئيس بلدية ديتشان/ديتشان اجتماع المجلس الذي عقد في ١٠ نيسان/أبريل، وناقش فيه المجلس جملة أمور من بينها قلق الكنيسة الأرثوذكسية الصربية المستمر من عدم تنفيذ حكم المحكمة الدستورية الصادر في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٦ لصالح حق الكنيسة في ملكية ٢٤ هكتاراً من الأراضي. وأقر رئيس البلدية

والمجلس بضرورة إجراء حوار منتظم بين الأطراف المعنية على المستوى المحلي، وهو ما وافق المجلس على تيسيره ودعمه.

٢٠ - ووفقاً للتقرير السنوي لمكتب مفوض الشؤون اللغوية في كوسوفو بشأن التقيد بقانون اللغتين الرسميتين في البلديات، الذي نُشر في ٢٨ آذار/مارس، واجه السكان من معظم الطوائف غير ذات الأغلبية في كوسوفو عقبات في ممارسة حقوقهم الأساسية في ما يتعلق بالانتصاف القضائي وتسجيل الممتلكات والرعاية الصحية بسبب القيود اللغوية. وفي عام ٢٠١٨، تلقى المكتب ٢٣ شكوى تتعلق بحقوق لغوية، منها ١٧ شكوى سبق أن عالجتها مؤسسات كوسوفو.

٢١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دعم أفراد طوائف الأشكالي والمصريين والروما في كوسوفو في الحصول على وثائق الحالة المدنية وحلّ المشاكل المتعلقة بحالتهم المدنية لتمكينهم من الحصول على الخدمات العامة. فقد ساعدت المفوضية ٥٤ فرداً (٢٣ امرأة و ٣١ رجلاً) في الحصول على وثائق الحالة المدنية. وتواصلت الجهود أيضاً لحشد التبرعات للصندوق الاستئماني لدعم طوائف الأشكالي والمصريين والروما المتضررين من التسمم بالرصاص في كوسوفو، الذي أنشئ في عام ٢٠١٧ عملاً بتوصيات فريق البعثة الاستشاري لحقوق الإنسان. وقد استلم الصندوق الاستئماني المساهمة الأولى في أيار/مايو ٢٠١٩.

سادسا - سيادة القانون وحقوق الإنسان

٢٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت محاكم كوسوفو قرارات بشأن عدد من قضايا الجريمة المنظمة والفساد البارزة. ففي ٥ شباط/فبراير، أذنت المحكمة الابتدائية في بريشتينا قاضياً سابقاً بتهمة غسل الأموال وحكمت عليه بالسجن لمدة عام وبدفع غرامة. وفي ٣ أبريل/نيسان، أكدت المحكمة ذاتها لائحة الاتهام ضد ١١ مدعى عليهم، من بينهم أعضاء في حزب كوسوفو الديمقراطي الحاكم، بتهمة منح امتيازات ومزايا غير قانونية لأشخاص يبحثون عن وظائف في وكالات حكومية ومؤسسات عامة. وفي ٨ نيسان/أبريل، أكدت المحكمة الابتدائية في بيهه/بيتش لائحة اتهام ضد رئيس بلدية إستوغ/إستوك، بسبب منحه مناقصة لتشييد مبان عامة لأحد أقاربه.

٢٣ - وأصدرت محاكم كوسوفو عدداً من القرارات في قضايا جرائم الحرب. ففي ٨ آذار/مارس، برأت المحكمة الابتدائية في بيهه/بيتش مواطناً من صرب كوسوفو وجهت إليه تهمة قتل مواطنين ألبانيين عمداً وطرد سكان ألبان كوسوفو من إحدى قرى بلدية كلينه/كلينا في عام ١٩٩٨، بسبب الشهادات المتناقضة التي أدلى بها الشهود. وفي ٥ نيسان/أبريل، أكدت محكمة الاستئناف في كوسوفو الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية في ميتروفيتسه/ميتروفيتسا في حق مواطن من صرب كوسوفو بالسجن لمدة ست سنوات ونصف في ما يتعلق بجرائم ارتكبت ضد مدنيين من ألبان كوسوفو في عام ١٩٩٩.

٢٤ - وفي ٢٧ آذار/مارس، قام معهد الطب الشرعي في كوسوفو، بدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، بتقييم موقع محتمل لمقبرة جماعية في قرية كيشنيتسه/كيشنيتسا الواقعة في بلدية غراتسانيتسا/غراتسانيتسه. وقد أُجري التقييم بناء على البيانات التي تم جمعها من قبل من خلال مسوحات رادارية استكشافية لباطن الأرض في خمسة مواقع محتملة لمقابر جماعية، أُجريت بدعم من البعثة على جانبي الحدود الإدارية، إلا أن ذلك العمل لم يُسفر عن أي نتائج.

٢٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت لجنة حكومة كوسوفو المسؤولة عن التحقق من وضع ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والاعتراف به، ما عدده ٩٢ طلباً، ليصل مجموع عدد الطلبات الواردة إليها منذ تأسيسها في شباط/فبراير ٢٠١٨ إلى ٩٨٢ طلباً. وقد مُنح حتى الآن وضع الضحية لمقدمي الطلبات البالغ عددهم ٣٠٨ (٢٨٣ امرأة و ٢٥ رجلاً).

٢٦ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، أجرى الفريق التحضيري لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة في كوسوفو مشاورات عامة مع أفراد من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء كوسوفو لمناقشة أساليب عمل هذه اللجنة. ويتألف الفريق التحضيري، الذي أنشئ بمبادرة من الرئيس ثاتشي في شباط/فبراير ٢٠١٧، من ممثلين عن المؤسسات المركزية وهيئات المجتمع المدني من الطائفتين ذواتي الأغلبية والطوائف الأخرى.

٢٧ - وفي ٢٨ شباط/فبراير، قدّم المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان عن زيارته للمنطقة في عام ٢٠١٧ في الدورة الأربعين للمجلس. وأشار المقرر الخاص في تقريره إلى مزاعم عديدة ومتطابقة عن تعذيب وسوء معاملة أشخاص كانوا محتجزين لدى الشرطة في كوسوفو وشدد على الحاجة إلى تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة، لا سيما الاستعانة بمحام واستبعاد الأدلة التي يتم الحصول عليها بواسطة التعذيب أو سوء المعاملة، وتحسين ظروف الاحتجاز. وأوصى المقرر الخاص سلطات كوسوفو بتجريم المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بنفس الشروط الشاملة للتعذيب. كما أوصى التقرير سلطات كوسوفو بتجنب الحرمان غير الضروري أو المفرط أو التعسفي من الحرية، وتعزيز الآليات الوقائية القائمة في كوسوفو من خلال التمويل المستقل والموظفين المناسبين.

٢٨ - وفي آذار/مارس، أصدرت مؤسسة أمين المظالم في كوسوفو تقريرها السنوي، الذي قيم مجموعة واسعة من قضايا حقوق الإنسان في عام ٢٠١٨، بما فيها الافتقار إلى تشريع شامل لحماية الطفل وعدم كفاية سبل التصدي المؤسسية للعنف الجنساني. وتقدمت المؤسسة في تقريرها بتوصيات تهدف إلى الحد من التأخيرات الحاصلة في الإجراءات القضائية وفرض تنفيذ الأحكام وحماية وتأكيد المساواة أمام القانون، بما في ذلك المساواة بين الجنسين.

سابعاً - المرأة والسلام والأمن

٢٩ - في ٨ آذار/مارس، نظمت مؤسسة يجي آغا وسفارة ألمانيا وفريق الأمم المتحدة في كوسوفو مؤتمراً في بريشتينا كان الغرض منه هو تعزيز سبل التعاون الدولي في التصدي للتحديات القانونية والاجتماعية والمؤسسية التي يواجهها الناجون من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في كوسوفو. وفي رسالة بثت بالفيديو، دعت ممثلي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في النزاعات المؤسسات العامة والمجتمع إلى مواصلة تعزيز الوسائل الكفيلة بإعادة الكرامة للناجين. وأتاح المؤتمر للناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع الفرصة للتعبير عن مخاوفهم. وفي الختام، أصدر المشاركون بلاغاً يروم التعريف بوجهات نظر الناجين ومطالبهم واحتياجاتهم.

٣٠ - وفي ١٢ آذار/مارس، نظمت البعثة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة في كوسوفو والاتحاد الأوروبي، اليوم العالمي السنوي التاسع المفتوح من أجل المرأة والسلام والأمن في كوسوفو، تحت عنوان "بناء الثقة وصانعو الخطط: النهوض بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في كوسوفو". وقد ضم هذا

الحدث، الذي افتتحه ممثلي الخاص ورئيس بعثة الأمم المتحدة والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في كوسوفو ومنسقة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية في كوسوفو ورئيسة التجمع النسائي في برلمان كوسوفو، أكثر من ٢٥٠ مشاركاً من كوسوفو، من بينهم برلمانيون وسياسيون ومسؤولون حكوميون ونشطاء من المجتمع المدني وممثلو المجتمع الدولي. وشمل نقاشاً تلفزيونياً برعاية بعثة الأمم المتحدة، شدد فيها المشاركون على الحاجة إلى تجسيد أولويات المرأة ووجهات نظرها في العمليات السياسية الجارية، بما في ذلك الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا. كما دعا المشاركون إلى إنشاء آليات رسمية لدعم زيادة إشراك النساء ومشاركتها في عمليات الحوار السياسي، بمن فيهن النساء من الطوائف غير ذات الأغلبية. وعلى هامش ذلك الحدث، نظمت بعثة الأمم المتحدة، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، حلقة عمل تدريبية بشأن الوساطة المجتمعية لقادة الطوائف في البلديات وجماعة الضغط النسائية الإقليمية من أجل السلام والأمن والعدالة في جنوب شرق أوروبا.

٣١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، كجزء من مشروع ممول من بعثة الأمم المتحدة، بتدريب ٥٠ من أعضاء رابطة النساء في دائرة إصلاحات كوسوفو المنشأة حديثاً على المعايير الدولية وتشريعات كوسوفو المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين وعدم التمييز. وركز التدريب على سبل تحقيق التكافؤ بين الجنسين، وخاصة في مناصب الإدارة العليا في دائرة الإصلاحات، بطرق منها تحسين سبل استبقاء الموظفين وترقيتهن.

ثامنا - بناء الثقة والشراكات والتعاون

٣٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة، بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة في كوسوفو، تنفيذ العديد من الأنشطة البرنامجية لبناء الثقة في مجالات اللغة وحقوق الإنسان وتمكين الشباب والمساواة بين الجنسين والحوار بين الطوائف. وقد تمكنت البعثة حتى الآن، من خلال تنفيذ المهام الموكلة إليها والمشروعات الممولة، من معالجة نصف التوصيات التي أعدت خلال منتدى الأمم المتحدة لبناء الثقة في كوسوفو، الذي انعقد في ليوبليانا في أيار/مايو ٢٠١٨.

٣٣ - وفي مجال العدالة، واصلت البعثة دعم الجهود المبذولة لتخفيف العدد المتراكم من قضايا المحاكم في كوسوفو، دعماً لتوصيات منتدى بناء الثقة. وقد انخفض عدد القضايا المتراكمة إلى حد كبير في العامين الماضيين، وهو ما يتوقع أن يستمر جزئياً من خلال شراء الأثاث والمعدات، بواسطة تمويل من البعثة، لقاعة محكمة الاستئناف في شمال ميتروفيتسا، التي دشنها ممثلي الخاص في ١٦ نيسان/أبريل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت البعثة أيضاً ١٠ مترجمين شفويين ومساعدين قضائيين إلى المحكمة الابتدائية في ميتروفيتسا ومولت العقد الخاص بمدير لإحالة القضايا إلى الوساطة. وفي ٨ أيار/مايو، افتتح ممثلي الخاص مركز دعم للمساعدة القضائية في بريشتينا، أنشئ بدعم مالي من البعثة وتدير شؤونه منظمة غير حكومية محلية، هي معهد كوسوفو للقانون. والغرض من هذا المركز هو ضمان الحصول على المساعدة القضائية المجانية للفئات الضعيفة، وفقاً لتشريعات كوسوفو. وخلال هذه المناسبة، أعرب ممثلي الخاص عن التزام بعثة الأمم المتحدة بمواصلة تقديم الدعم للمؤسسات القضائية في كوسوفو.

٣٤ - ودعمت البعثة الأمم المتحدة أيضاً مشروعاً نفذته شبكة البلقان للتحقيقات الإخبارية لإنتاج سلسلة من المناقشات العامة على شاشات التلفزيون لتمكين المجتمعات المحلية من مناقشة المسائل الأساسية التي حُددت خلال منتدى بناء الثقة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُظمت ست مناقشات

حول مواضيع مختلفة، من بينها مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي والتسامح الديني وأولويات الشباب. وبالإضافة إلى وصول المناقشات إلى الناس وجمهور التلفزيون لأكثر من ٧٠٠ من النساء والرجال، فقد حظيت بمشاهدات متواصلة عبر شبكة الإنترنت، حيث وصل عدد مرات المشاهدة عبر وسائط التواصل الاجتماعي إلى أكثر من ٨٠٠٠٠.

٣٥ - وفي ١ نيسان/أبريل، جمعت البعثة والمنظمة الدولية للهجرة بين سبعة خبراء لغويين (امرأتان وخمسة رجال) من بلغراد وبريشتينا للتعاون على إعداد قاموس إلكتروني وتطبيقه الخاص للهاتف المحمول (التشكيلتان الألبانية - الصربية والصربية - الألبانية). والهدف من مبادرة بناء الثقة تلك هو التشجيع على تعلم اللغتين الرسميتين في كوسوفو، بما يتماشى مع التشريعات ذات الصلة والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٣٦ - ومتابعةً لمنتدى بناء الثقة، نظم رئيس بلدية بريزن في ١٨ نيسان/أبريل مؤتمراً عن التحديات البيئية. وضم هذا المؤتمر، الذي رعته بعثة الأمم المتحدة، رؤساء بلديات ومسؤولين من ١٢ بلدية في منطقتي بييه/بيتش وبريزرن وممثلي المجتمع الدولي. وأسفر المؤتمر عن تقديم مقترحات مشاريع لتشجيع المساحات الخضراء الحضرية في بلدية غيبيلان/غنيلان ولإشراك الشباب في مبادرات الاستدامة البيئية في بلدية ماليشيفه/ماليشيفو. وكان المؤتمر هو الأول في سلسلة من المبادرات المماثلة التي تدعمها البعثة جميع أنحاء كوسوفو.

٣٧ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة دعم مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار ومبادرات الحوار بين الطوائف، تمشياً مع الاستراتيجية الإطارية للبعثة بشأن الشباب والسلام والأمن. ففي يومي ٩ و ١٠ آذار/مارس، نظمت البعثة تدريباً في مجال التنقيف والوساطة من أجل السلام لفريق متعدي الأعراف يضم ٣٠ من القادة الشباب (١٦ امرأة و ١٤ رجلاً). وفي ٢٤ نيسان/أبريل، شاركت البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في تنظيم جمعية الشباب السنوية الثالثة للأمم المتحدة في كوسوفو، التي جمعت بين أكثر من ٢٥٠ من الشباب وممثلي الحكومات والمشاركين من الأمم المتحدة، من ضمنهم مبعوثي لشؤون الشباب. وخلال هذا الحدث، انخرط شباب من مختلف الطوائف العرقية مع صانعي القرار في كوسوفو في مناقشات جرت بشأن تمكين قيادة الشباب في جميع أنحاء كوسوفو. وكان هذا النشاط جزءاً من مشروع يدعمه صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام ويحمل عنوان "تمكين الشباب من أجل مستقبل سلمي مزدهر ومستدام في كوسوفو".

٣٨ - وواصلت البعثة تقديم خدمات التصديق على الوثائق. فخلال الفترة قيد الاستعراض، تم تجهيز ما مجموعه ١ ٢٧٩ وثيقة: منها ٧٦٦ وثيقة تتعلق بالمعاشات التقاعدية و ٥١٣ وثيقة تتعلق بالحالة المدنية، من قبيل شهادات المدارس الثانوية والشهادات الجامعية وعقود الزواج وشهادات الميلاد والوفاة. وواصلت البعثة أيضاً تيسير التعاون الثنائي في مجال الشرطة بين سلطات كوسوفو ووزارة الداخلية الصربية، حيث تلقت وجّهت ما مجموعه ٤٤ طلباً. ويسّرت البعثة إصدار ١٢ نشرة حمراء ونشرة صفراء واحدة و ٧ طلبات لتسليم مطلوبين موجهة من دول أعضاء في المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) إلى كوسوفو. كما فتحت ٦١٨ قضية للتحقيق فيها ضمن قاعدة بيانات الإنتربول، وبذلك بلغ إجمالي عدد القضايا المفتوحة المتعلقة بإقليم أو شعب كوسوفو إلى ١ ٦٠٧ قضية. وإجمالاً، جهزت البعثة ٣ ٧٤٣ رسالة رسمية تتعلق بوظيفتها المرتبطة بالتعاون مع الإنتربول خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

تاسعا - ملاحظات

٣٩ - ما زلت أشعر بالقلق بسبب ازدياد حدة التوترات بين بلغراد وبريشتينا. وأنا أحث جميع الجهات المعنية على الامتناع عن التصريحات الملهبة للمشاعر والأعمال الاستفزازية التي يمكن أن توجج الشقاق. وأشعر بالقلق أيضا من طول مدة انقطاع الطرفين عن الحوار ومن الآثار السلبية المحتمل أن يخلفها ذلك على الأوضاع الميدانية. ولهذا يجب إزالة العقبات التي تحول دون استئناف الحوار، تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، من أجل تهيئة الظروف الملائمة لإجراء حوار مفيد بين بلغراد وبريشتينا وتطبيع العلاقات بينهما، دون مزيد من التأخير.

٤٠ - وأعرب عن تقديري للدور الهام الذي لا يزال الاتحاد الأوروبي يضطلع به في توجيه العملية السياسية بين بلغراد وبريشتينا، كما أعرب عن تقديري لما بذله من جهود خلال الفترة المشمولة بالتقرير للحفاظ على التواصل مع الطرفين.

٤١ - وأحث على زيادة إشراك جميع شرائح المجتمع من الجانبين في العملية السياسية، ويسرني بصفة خاصة أن اليوم العالمي المفتوح من أجل المرأة والسلام والأمن، الذي نظّمته الأمم المتحدة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والذي عُقد في بريشتينا، قد سلّط الضوء على ضرورة زيادة إدماج وإشراك المرأة في الحوار بين بلغراد وبريشتينا. وفي هذا الصدد، أحث الزعماء السياسيين على اتخاذ تدابير محددة تكفل مراعاة العملية السياسية للمنظور الجنساني، تماشيا مع الالتزامات المتعهد بها عملا بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

٤٢ - ويكتسي وجود قضاء نزيه وذو مصداقية أهمية حيوية لضمان بناء الثقة وتحقيق مصالح مستدامة فعلا في كوسوفو. ويجب أن تتاح أمام ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع من جميع الطوائف فرصة للجوء إلى القضاء وللتأهل للحصول على تعويضات، ويجب أن تكون هذه العملية قائمة على احترام الحقوق بشكل تام. وأود أن أشدد أيضا على أنه لا تزال هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير مؤسسية أكثر فعالية لمواجهة العنف الجنساني وإلى سنّ تشريعات ووضع سياسات أكثر صرامة لحماية الأطفال في كوسوفو. ومن دواعي سروري أن مركز الدعم والمساعدة القضائية المنشأ حديثا في بريشتينا، سيساعد ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع، من جملة فئات مستضعفة أخرى، في مساعيهم للحصول على الاعتراف بوضعهم.

٤٣ - كما أن التمسك بالحقوق اللغوية ضروري للتمتع بسائر الحقوق المدنية والسياسية. وثمة حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى المبادرات الرامية إلى تعزيز تعدد اللغات في كوسوفو من أجل رآب الصدع بين الطوائف والتغلب على مخلفات عقود من الريبة. ولهذا، أشيد بالجهود المتضافرة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والمنظمة الدولية للهجرة من أجل تعزيز تعلم اللغتين الألبانية والصربية من خلال أنشطة مبتكرة وتجذب الاهتمام.

٤٤ - وأرحب بعقد الجمعية السنوية الثالثة لشباب كوسوفو، التي ضمت شبانا من جميع الطوائف في كوسوفو من أجل التفاعل مع صنّاع القرار لتحديد السبل الكفيلة بتمكين القيادات الشبابية في جميع أنحاء كوسوفو. وتعكس المبادرات التي تم تسليط الضوء عليها في هذا التقرير الجهود المتضافرة التي بذلها كل من ممثلي الخاص والبعثة، بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة في كوسوفو وفي إطار شراكات مع الجهات الفاعلة المحلية والدولية، من أجل بناء الثقة وتعزيز المصالحة السياسية والمجتمعية. وإني أؤيد بقوة

ذلك النهج التعاوني الذي عزز إلى حد كبير تنفيذ ولاية البعثة المتمثلة في تعزيز السلام والاستقرار على المدى الطويل.

٤٥ - وأرحب بالمساهمة الأولية في الصندوق الاستئماني الذي أنشئ لدعم طوائف الأشكالي والروما والمصريين. إلا أن الصندوق بحاجة إلى مزيد من المساهمات لتنفيذ مشاريع لمساعدة الطوائف تركز على تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا لفئات المجتمع المستضعفة أكثر من غيرها. ولذلك، فإنني أشجع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات الفاعلة والمنظمات على المساهمة في الصندوق.

٤٦ - وأشكر ممثلي الخاص وجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة على تفانيهم من أجل تحقيق أهداف البعثة. وأعرب عن امتناني أيضا لشركاء الأمم المتحدة المتعاونين معها منذ زمن طويل في كوسوفو، وهم قوة كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والممثلة الخاصة للاتحاد الأوروبي ومكاتب الاتحاد الأوروبي الميدانية، ومنسقة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية، وكذلك وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، على عملهم الجماعي المتواصل، وعلى تعاونهم مع بعثة الأمم المتحدة.

المرفق الأول

تقرير الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية المقدم
إلى الأمين العام بشأن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو
للفترة من ١٦ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٩

١ - موجز

بعد أن اكتملت عملية إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو (بعثة الاتحاد الأوروبي)، تفرغت البعثة تماما لتنفيذ ولايتها الأساسية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ من خلال ركيزتيها المتعلقتين بالرصد والعمليات. وفيما يخص العمل المضطلع به من خلال ركيزة الرصد، حظيت البعثة بترحيب نظرائها المحليين أثناء أداء دورها الجديد المتمثل في رصد القضايا التي كانت معروضة في السابق على بعثة الاتحاد الأوروبي وغيرها من القضايا، فضلا عن المسائل الهيكلية والمجالات المواضيعية على مستوى الشرطة والادعاء العام والقضاء.

ولاحظت البعثة اتجاهها إيجابيا في جلسات المحاكم التي رصدها، إذ سُجّلت زيادة كبيرة في الجلسات المثمرة مقارنة بالجلسات غير المثمرة^(١). وأكملت دائرة إصلاحات كوسوفو عملية تعيين ١٢٠ موظفا، رغم أنه لا تزال هناك بعض مواطن الضعف.

ودعمًا لتنفيذ الحوار الذي يتولى الاتحاد الأوروبي تسييره، نجحت البعثة في الدعوة، على الصعيد التقني، إلى تجديد عدة قرارات وزارية من أجل تيسير الاتفاقات المتعلقة بحرية التنقل، ولكن ظل التنفيذ متأخرا إجمالا في هذا المجال. وقد اكتمل تقريبا تشييد نقطتين من نقاط العبور المشتركة الثلاث التي استضافتها بريشتينا، بينما ظلت الأشغال المتعلقة بنقطة العبور الثالثة متوقفة بسبب بلغراد. وفي نفس الوقت، واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي الاضطلاع بدور الميسر في تنفيذ الاتفاق في مجال العدالة. وفي أحد مجالات التدخل، أدى ذلك إلى إحالة عدد أكبر من القضايا إلى شعبة محكمة الاستئناف في ميتروفيتسا في الأشهر الأولى من عام ٢٠١٩ من مجموع عدد القضايا المحالة إليها طوال عام ٢٠١٨.

وفي إطار نطاق عمل ركيزة العمليات، واصلت البعثة تيسير المسائل المتعلقة بالتعاون الدولي في مجال الشرطة مع شرطة كوسوفو، مع الحفاظ على إدارة أمن الشهود التابعة لها وعلى قدراتها بوصفها ثاني جهة أمنية مستجيبة في كوسوفو. وبعد تلقي دعوة من وزير العدل في كانون الثاني/يناير، استأنفت بعثة الاتحاد الأوروبي أيضا العمل بشكل تام فيما يتعلق بقضايا الأشخاص المفقودين بصفة تنفيذية. ومع ذلك، واجهت البعثة تدخلات سياسية من جانب بعض الممثلين الحكوميين، ولا سيما عند السعي إلى العثور على أشخاص مفقودين من طوائف الأقليات. وقدمت بعثة الاتحاد الأوروبي أيضا الدعم اللوجستي والتشغيلي للدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص.

(١) الجلسات غير المثمرة هي الجلسات التي يؤجلها القاضي المختص فورا لأسباب تتعلق بغياب الأطراف أو الشهود أو الخبراء.

٢ - أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو

١-٢ الرصد

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت بعثة الاتحاد الأوروبي برصد قضايا ومحاكمات مختارة في نظام العدالة في كوسوفو، من بينها بعض القضايا التي كانت معروضة في السابق على بعثة الاتحاد الأوروبي، لتقييم امتثالها لقانون كوسوفو ومعايير حقوق الإنسان.

وركز الرصد على مستوى شرطة كوسوفو على المجالات المواضيعية ذات الأولوية المتعلقة بالجرائم بموجب القانون الدولي، والعنف الجنساني، وجرائم الكراهية، التي قدمت بعثة الاتحاد الأوروبي خبرتها ومشورتها بشأن كيفية التعامل معها بطريقة متسقة.

أما على مستوى الادعاء العام والمحاكم، فقد لوحظ استمرار اتجاهات محددة في قضايا العنف الجنساني، إذ عمد الادعاء العام إلى اختيار تصنيف قانوني مخفف للأعمال الإجرامية كما عمدت المحاكم إلى إصدار أحكام أكثر تساهلا، وتجاهل كل من الادعاء العام والمحاكم العوامل المشددة التي ينص عليها القانون.

ولكن بعثة الاتحاد الأوروبي لاحظت، في القضايا التي رصدها، اتجاهها إيجابيا في نسبة الجلسات المثمرة مقارنة بالجلسات غير المثمرة التي ارتفعت من حوالي ٥٠ في المائة بالنسبة للجلسات المثمرة في عام ٢٠١٨ إلى أكثر من ٨٠ في المائة بحلول نهاية شهر نيسان/أبريل. وفي الوقت نفسه، ظل بطء الدعاوى الجنائية، لا سيما في القضايا المعقدة أو البارزة، يبعث على القلق بشدة. كما يبعث على القلق أيضا الاتجاه الذي لوحظ والمتمثل في التأخير في تحديد مواعيد الجلسات لفترات طويلة من الزمن في عدد من القضايا البارزة.

وقد رصدت البعثة عن كثب إنشاء الإدارة الخاصة في المحكمة الابتدائية في بريشتينا التي يُتوقع أن تبدأ العمل بحلول ١ تموز/يوليه وأن تتناول جميع القضايا التي تحال إلى الادعاء الخاص لكوسوفو عملا بالقانون الجديد المتعلق بالمحاكم. وأدى اختلاف تفسير المحاكم لاختصاص الإدارة الخاصة في كثير من الأحيان إلى تعطيل الدعاوى بذريعة انتظار إحالة القضايا إلى الإدارة الخاصة. وتشعر بعثة الاتحاد الأوروبي بالقلق لأن الإدارة الخاصة قد لا تستوفي المعايير اللازمة من حيث عدد القضاة ومستواهم وكذلك من حيث شفافية توزيع القضايا على القضاة. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق، أن نفس المجموعة من القضاة كُلفت أكثر من مرة بمعظم القضايا البارزة المعروضة على المحكمة الابتدائية في بريشتينا، مما يؤثر على عدم اعتماد نظام السحب بالقرعة المقرّر بشكل منهجي. وقد دعت بعثة الاتحاد الأوروبي النظراء المحليين، بالتعاون أيضا مع الممثلة الخاصة للاتحاد الأوروبي، إلى تبادي هذه الممارسات في الإدارة الخاصة الجديدة.

وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، شرعت بعثة الاتحاد الأوروبي في العمل بممارسة تتمثل في عرض نتائج أنشطة رصدها مشفوعة بتوصيات ملائمة لها على النظراء المحليين والشركاء الدوليين المعنيين في إطار اجتماعات مجلس إدارة مبادرة العدل لعام ٢٠٢٠ التي تشرف عليها وزارة العدل.

وواصلت البعثة رصد الإدارة العليا لدائرة إصلاحات كوسوفو وتوجيهها وإسداء المشورة لها بهدف دعم مواصلة إنشاء فريق موحد ومهني للإدارة العليا، وتطوير قدرتها على القيام بأمر من بينها

ضمان التمتع على قدم المساواة بالحقوق بتفادي التدخل غير المبرر والقضاء على المعاملة التفضيلية للسجناء.

ونظمت بعثة الاتحاد الأوروبي حلقة عمل مدتها ثلاثة أيام لفائدة ٥٠ موظفة من العاملين في دائرة الإصلاحات خلال الفترة ما بين ٥ و ٧ آذار/مارس، قدّمها مدربون من دائرة السجون ومراقبة السلوك في السويد. وتناولت حلقة العمل أساسا التحديات الوظيفية التي تواجهها الموظفات العاملات في بيئة يهيمن عليها الذكور. وستلي حلقة العمل زيارة دراسية إلى السويد في شهر أيار/مايو.

أما المعاملة التفضيلية للسجناء البارزين التي كانت تشكل مصدرا كبيرا للقلق في السابق، فلم تعد تثير إشكالا تقريبا خلال الفترة المشمولة بالتقرير نظرا إلى أن عدد هؤلاء السجناء ظل متدينا خلال معظم تلك الفترة. ولكن نظرا لإلقاء القبض في منتصف شهر نيسان/أبريل على ستة متهمين بارزين أدينا في قضية درينيتشا الثانية المتعلقة بجرائم الحرب، فلا يزال الأثر المحتمل أن ينجم عن هذا التغيير غير معروف بعد.

وواصلت البعثة تيسير تنفيذ البروتوكول التقني للإدارة المتكاملة للحدود المستمد من الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بريشتينا وبلغراد. وقد مضى أكثر من عام على انسحاب بلغراد من المشاركة في الاجتماعات المتعلقة بالإدارة المتكاملة للحدود على جميع المستويات مع النظراء من بريشتينا والمسؤولين من بعثة الاتحاد الأوروبي، بعد إلقاء القبض على ماركو ديوريتش، مدير مكتب شؤون كوسوفو وميتوهيا في حكومة صربيا، في شمال ميتروفيتسا في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٨. وقد تراجع مستوى التعاون بين هاتين المجموعتين من المسؤولين منذ ذلك الحين مع أن بعثة الاتحاد الأوروبي ظلت تزور بانتظام جميع نقاط العبور المشتركة، وتفاعلت بشكل منفصل مع كلتا المجموعتين من المسؤولين. وأثر انقطاع التعاون على بناء نقاط العبور المشتركة الثلاث التي استضافتها بريشتينا. ورغم استمرار أعمال البناء التي توشك على الاكتمال في نقطتي ميرداري/ميرداري وموتيفودي/موتيفودي، لم ينقل المسؤولون الصرب موظفيهم إلى المبنى الإداري الجديد في نقطة العبور المشتركة في ميرداري/ميرداري. وامتنعوا أيضا عن اتخاذ إجراءات لحل المشاكل التقنية التي تتيح الشروع في بناء نقطة العبور المشتركة في برنيك/تاباليه.

وفي ٢٢ آذار/مارس، أنهت وزارة الداخلية صياغة استراتيجيتها المتعلقة بالإدارة المتكاملة للحدود للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣، ويُتوقع أن تنتهي صياغة خطة العمل في حدود منتصف شهر أيار/مايو. وقد أعدت الوثائق بدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي، وهي تحدد دور مختلف الجهات الفاعلة في مكافحة الجريمة العابرة للحدود، مع التركيز على التحديات الراهنة والتهديدات الناشئة المتعلقة بأمن الحدود.

ودعمًا للتنفيذ التقني للاتفاقات التي ييسرها الاتحاد الأوروبي المتصلة بحرية التنقل، أشارت بعثة الاتحاد الأوروبي على وزارة الداخلية بتجديد القرار الذي يتيح استبدال رخص القيادة الصربية الصادرة خلال الفترة الفاصلة بين ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، والذي انتهت صلاحيته في نهاية عام ٢٠١٨. ووقع الوزير مرسوم تجديد القرار في ١٣ آذار/مارس وسيظل القرار ساري المفعول حتى نهاية عام ٢٠١٩. وبالمثل، في ٢٥ آذار/مارس، وبناء على مشورة بعثة الاتحاد الأوروبي، مددت الوزارة لفترة ستة أشهر صلاحية قرار الإعفاء من رسوم إعادة تسجيل المركبات التي تحمل لوحات معدنية صربية (الصادرة في كوسوفو خلال الفترة الفاصلة بين ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦) لتغييرها إلى لوحات معدنية كوسوفية.

وقدمت البعثة الدعم إلى رئيس المحكمة الابتدائية في ميتروفيتسا ورئيس شعبة محكمة الاستئناف في ميتروفيتسا لتنفيذ الاتفاق في مجال العدالة الذي يسهه الاتحاد الأوروبي. وبحلول نهاية شهر نيسان/أبريل ٢٠١٩، بفضل جهود التيسير التي بذلتها بعثة الاتحاد الأوروبي، أحال رئيس محكمة الاستئناف ما مجموعه ٦٦ قضية إلى شعبة ميتروفيتسا. وعكس هذا الرقم زيادة كبيرة وإيجابية في حجم عمل قضاة شعبة ميتروفيتسا الذين لم تُحل إليهم سوى ٤٠ قضية طوال عام ٢٠١٨.

وعقب نشأة خلاف بشأن إحالة القضايا الجنائية على مستوى محكمة الاستئناف كان من شأنه أن يمنع القضاة المكلفين بالقضايا الجنائية من شعبة ميتروفيتسا من البت في القضايا المعروضة على محكمة الاستئناف في بريشتينا، عرضت بعثة الاتحاد الأوروبي هذه المسألة على رئيس المحكمة. ونتيجة لذلك، بدأ الرئيس في إحالة قضايا جنائية من بلديات جنوب كوسوفو ذات الأغلبية الصربية إلى شعبة ميتروفيتسا للبت فيها، وهي ممارسة ينبغي في الظروف المثلى أن تصبح رسمية تماما في المستقبل.

٢-٢ العمليات

حافظت بعثة الاتحاد الأوروبي على الدعم الذي تقدمه إلى شرطة كوسوفو في التعاون الدولي في مجال الشرطة. ويسرت البعثة تبادل المعلومات بين المكاتب المركزية الوطنية للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ووحدة تنسيق إنفاذ القانون الدولي التابعة لشرطة كوسوفو برعاية مكتب بعثة الأمم المتحدة المعني بالاتصال مع الإنتربول. وواصلت بعثة الاتحاد الأوروبي تعزيز القدرات المحلية من خلال المشاريع الصغيرة للبعثة بدعم ضباط شرطة كوسوفو في مساعيهم لمكافحة الاتجار غير المشروع. ونظمت بعثة الاتحاد الأوروبي ثلاث زيارات دراسية لفائدة وحدة التنسيق إلى بروكسل وفيينا وبراغ ليتعرف أفرادها أكثر على أفضل الممارسات المعتمدة فيما يتعلق بمفهوم جهة الاتصال العملية الوحيدة^(٢).

ويسرت البعثة أيضا تبادل المعلومات بين وزارة الداخلية الصربية وشرطة كوسوفو عملا ببروتوكول التعاون في مجال الشرطة المبرم بين الكيانين. وواصلت إدارة أمن الشهود التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم للعمليات التي نُقلت بشكل دائم وللعمليات التي لا تزال في انتظار النقل الدائم. وبناء على طلب من السلطات المحلية، ساعدت البعثة مديرية حماية الشهود التابعة لشرطة كوسوفو على التخطيط الطويل الأجل لأول مؤتمر إقليمي مستقل كان من المقرر أن تعقده في منتصف أيار/مايو بهدف تعزيز التعاون الإقليمي.

وأعربت بعثة الاتحاد الأوروبي عن استعدادها لدعم معهد الطب الشرعي. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، تلقت البعثة رسالة رسمية من وزارة العدل، تطلب فيها من البعثة أن تواصل تقديم دعمها من أجل تنمية القدرات المحلية في المعهد، بما في ذلك مواصلة العمل على قضايا الأشخاص المفقودين بصفة تنفيذية. وقد وُجّهت هذه الرسالة نتيجة لاتصالات وعمليات تنسيق مكثفة أُجريت مع كل من مكتب رئيس الوزراء ووزارة العدل على مدى بضعة أشهر.

أما فيما يتعلق بالمساعدة التي قدمتها بعثة الاتحاد الأوروبي بشأن قضايا الأشخاص المفقودين، فقد أجرت البعثة تقييمات لأربعة مواقع يُحتمل أن توجد فيها مقابر لأشخاص مفقودين في بلديات

(٢) يشير مفهوم جهة الاتصال العملية الوحيدة إلى ممارسة تتبعها البلدان تتمثل في تعيين شخص واحد يتم الاتصال به لتبادل المعلومات بين وكالات إنفاذ القانون.

إستوغ/إستوك وجياكوفي/داكوفيتسا وغلوغوتس/غلوغوفاتس وغراكانيتشا/غراكانيتشي. ورغم أن البعثة دُعيت إلى مواصلة عملها التنفيذي مع معهد الطب الشرعي، فقد واجهت صعوبات في البحث عن المفقودين. ومن الأمثلة على ذلك القضية الجارية في جياكوفي/داكوفيتسا: فبعد أن منح مكتب الادعاء المحلي أمرا بالحفر، أعرب مستشار رئيس الوزراء المعني بالمفقودين عن استيائه من منح هذا الأمر.

وظل معهد الطب الشرعي يواجه تحديات تعرقل بلوغه مستوى كافيا من الإنتاجية. وفيما يتعلق بالتطورات المؤسسية، لم تكتمل بعد صياغة مشروع اللائحة المتعلقة بالتنظيم الداخلي للمعهد. وتشكل هذه اللائحة وثيقة تكتمل قانون الطب الشرعي الذي اعتمد في نيسان/أبريل ٢٠١٦، وهي خطوة ضرورية ليتم الاعتماد الدولي للمعهد.

وحافظت وحدة الشرطة المشكّلة التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي على قدراتها بوصفها ثاني جهة أمنية مستجيبة في كوسوفو. ولكفالة الجاهزية العملية للوحدة، نُظمت دورات تدريبية داخلية، ودورات أخرى مشتركة مع قوة كوسوفو التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

وواصلت البعثة تقديم الدعم اللوجستي والتشغيلي للدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص، بما يتواءم مع التشريعات ذات الصلة وفي حدود مواردها وقدراتها.

٣ - مسائل هامة أخرى

ليس هناك ما هو جدير بالذكر.

الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كثفت الدوائر المتخصصة نشاطها القضائي إذ حقّزها نشاط مكتب الادعاء المتخصص الذي قام باستدعاء أفراد في إطار التحقيق الذي يجريه. وأصدرت الدائرة المتخصصة بالمحكمة الدستورية أول حُكمين لها في ٧ و ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٩ بشأن قضية محالة من شخص مشتبه فيه استدعاه المدعي المتخصص لاستجوابه. ورفضت الدائرة المتخصصة بالمحكمة الدستورية الإحالة لأنها اعتبرتها غير مقبولة.

وفي ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٩، أصدر قاض واحد من الدوائر المتخصصة قرارا بشأن أول طلب إعادة نظر في قرار اتخذته رئيسة قلم المحكمة كان متصلا بالمساعدة القضائية. وأكد القاضي في قراره صحة القرار الأصلي الذي اتُخذ مراعاةً للإدارة المالية السليمة.

وتم الآن قبول أكثر من ١٥٠ محاميا في قوائم محامي الدفاع والمحامين عن الضحايا. وفي ١ آذار/مارس ٢٠١٩، اعتمدت رئيسة قلم المحكمة مدونة قواعد السلوك المهني للمحامين والمدعين العامين لدى الدوائر المتخصصة في كوسوفو، بعد التشاور مع قضاة الدوائر المتخصصة والمدعي المتخصص ومثلي محامي الدفاع بشأن قوائم محامي الدفاع، والحصول على موافقة رئيسة الدوائر. وتنظم هذه المدونة السلوك المهني في الإجراءات القضائية، وتنص على إجراء تأديبي في حالة انتهاك المدونة بهدف ضمان نزاهة الإجراءات وإقامة العدل على نحو منصف وسليم. ويُشجّع الآن أيضا على إنشاء هيئة تمثيلية مستقلة لجميع المحامين.

وفي ٧ و ٨ آذار/مارس ٢٠١٩، اجتمع قضاة الدوائر المتخصصة في لاهاي بمناسبة اجتماعهم العام الرابع. واطّلع القضاة على آخر المستجدات وتناولوا المسائل التي قد تنشأ في الإجراءات المقبلة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الدوائر المتخصصة صياغة الإطار القانوني والإجراءات المتصلة بالاحتجاز وفقا للإطار القانوني الواجب التطبيق وقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا).

وللتخفيف من تداعيات خروج المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية من الاتحاد الأوروبي دون توقيع اتفاق انسحاب و/أو عدم مشاركتها في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة والسياسة المشتركة للأمن والدفاع للاتحاد الأوروبي، تواصل الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص متابعة عن كتب التطورات المستجدة في هذا الشأن نظرا للأثر الذي قد يخلفه على استمرارية العمليات وتصريف الأعمال. ومنذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، انضم ٣٣ موظفا جديدا إلى الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص.

ولا تزال الدوائر المتخصصة ملتزمة بضمان اتباع استراتيجية توعية حيوية ومتجاوبة. وفي الفترة من ٥ إلى ٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، قام فريق التوعية التابع للدوائر المتخصصة، إلى جانب مكتب مشاركة الضحايا، وبالتعاون مع العديد من المنظمات غير الحكومية في كوسوفو، بتنظيم اجتماعات توعية ومناقشات موائد مستديرة مع ممثلين عن المجتمع المدني في أنحاء مختلفة من كوسوفو، من بينها بريشتينا وشمال ميتروفيتسا. وفي الفترة من ١ إلى ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩، اجتمع فريق التوعية مع الطلبة في

بريشتينا وفوشي كوسوفي/كوسوفو بولييه. وفي شباط/فبراير ونيسان/أبريل، نظّم مكتب مشاركة الضحايا دورات إعلامية لممثلي ”رابطة أسر المخطوفين والمفقودين في كوسوفو وميتوهيا“، كما أنه يتواصل مع الشتات الصربي وكذلك مع ممثلي طوائف الأشكالي والروما والمصريين. وشارك مكتب أمين المظالم أيضا في أنشطة التواصل في كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واستقبلت الدوائر المتخصصة ثماني مجموعات من الطلاب خلال الفترة المشمولة بالتقرير في إطار برنامج الزوار المتواصل. وسجّلت استفسارات وسائط الإعلام وعدد زيارات الموقع الشبكي ارتفاعا وذلك أساسا كردّ على أنشطة مكتب الادعاء المتخصص. وتواصل الدوائر المتخصصة تقديم منتجات توعية تشرح فيها عملها، وقد أصدرت في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٩ ورقة استراتيجية بشأن برنامجها للتوعية.

وفي ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، اجتمعت رئيسة الدوائر المتخصصة مع الجنرال فينتشينزو كوبولا، قائد العمليات المدنية في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية. وفي ٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، أجرت لجنة الجوانب المدنية لإدارة الأزمات في مجلس الاتحاد الأوروبي زيارة إلى المباني وقاعة المحكمة المستقبلية للدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص.

وتواصل الدوائر المتخصصة التنسيق عن كثب مع حكومة هولندا بشأن إتمام أعمال تجديد المباني الدائمة. وكان من المقرر أن يتم تسليم المباني الدائمة إلى الدوائر المتخصصة في منتصف أيار/مايو ٢٠١٩. وظلت رئيسة قلم المحكمة على اتصال بانتظام مع وزارة الخارجية ووزارة العدل والأمن في هولندا لكفالة النقل السلس لجميع الموظفين والأصول والعمليات بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٩. وتتواصل الأعمال التحضيرية اللازمة قبل الانتقال في حزيران/يونيه ٢٠١٩، وهي تشمل التحقق من استيفاء المواصفات الوظيفية للمباني الدائمة. وبعد استقدام ٣٠ موظفا أمنيا جديدا في آذار/مارس ٢٠١٩، تلقى هؤلاء الموظفين تدريبات بشأن أدوارهم بهدف استخدام المباني الدائمة ودعم الأنشطة الأساسية.

وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الادعاء المتخصص تحقيقه في الادعاءات الواردة في تقرير الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا المعنون ”المعاملة غير الإنسانية للأشخاص والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو“، وطلب إحضار المشتبه فيهم والضحايا والشهود لاستجوابهم، وجمع واستعراض الأدلة. وتكتسي المساعدة المقدمّة من السلطات الوطنية في بلغراد وتيرانا أهمية حاسمة بالنسبة لهذا التحقيق، وكذلك من سائر المجتمع الدولي. ويعرب المكتب عن تقديره للدعم الذي تلقاه حتى الآن. ويحتاج المكتب إلى المشاركة المستمرة والدعم الكامل من المجتمع الدولي والمنظمات الدولية وفردى الدول في جميع أنشطته، لكي يتقدم هذا التحقيق بسرعة ويتمكّن المكتب من تنفيذ ولايته.

المرفق الثالث

تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو
(في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٩)

البلد	النساء	الرجال	المجموع
النمسا	١	-	١
فنلندا	-	١	١
ألمانيا	١	-	١
هنغاريا	-	٢	٢
الاتحاد الروسي	١	٢	٣
تركيا	-	١	١
أوكرانيا	-	١	١
المجموع	٣	٧	١٠

تكوين وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو
(في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٩)

البلد	النساء	الرجال	المجموع
تشيكيا	١	١	٢
بولندا	-	١	١
جمهورية مولدوفا	-	١	١
رومانيا	-	١	١
تركيا	-	١	١
أوكرانيا	-	٢	٢
المجموع	١	٧	٨



Map No. 4133 Rev. 80 UNITED NATIONS
May 2019 (Colour)

Office of Information and Communications Technology
Geospatial Information Section